فان قلت فتقوله في باب تعدي الفعل ولزومه كيف ان يدوا
حذفت فيه الواو و[illegible] ضمة قلت الاصل يديوا فلما حذفت
اليا وضمت الدال لو[illegible]عها قبل واو الجمع بقوا الحذف لثبوته قبل مجي
واو الجماعة وعروض زوال الكسرة لانها انما زالت للاسناد للواو
وذلك عارض فان قلت فقوله يدع الحوايم لا يجد له غليلا
الضمة فيه عارضة وقد حذفوا قلنا لا ثاني لهذه الكلمة فهذا
موطن الفتح فيه الكسرة قوله اسمنه في مضارع يحتمل ان يكون
منه يؤثفين في قوله وصاليات ككما يؤثفين بنا على انه على لغة
من قال اثفيت القدر فوزنه يؤفعلن ويدل عليه قول بعضهم ثفيت
القدر فاسقط الهمزة فدل على زيادتها واثفية عنده هو لا افعولة
مثل اكرومة وكان القياس اثفوية ولكن قلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا
وابدلت الضمة كسرة لتصح اليا واما من قال اثفت القدر اي اصلحت بعد
الاثافي فاثفية فعلية ووزن يؤثفين يفعلين فليس مما نحن فيه ن
قوله ويبنى منه اي اسم الفاعل والمفعول وفيه استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه اذ المنقسم حقيقة فيمن قام به الوصف وهو الفاعل
مجاز في غيره قال الشاطبي ولما كان المفعول شاملا لسائر الفاعيل
تناول اسما الزمان والمكان والمصدر قوله في ظللت قال ابن
هشام اي ونحوه بالنسبة الى الفعل والضمير فالفعل شرطه فعل
وكون عينه ولامه من واد واحد والضمير شرطه ان يكون مرفوعا متحركا
والدليل على ذلك ان قوله في ظللت لا يصح حمله على نفس ظللت لان النحوي
انما يتكلم في القواعد لا الافراد انتهى وقال الشاطبي ليس هذا قاصرا
على ظللت وانما قصد به التمثيل قوله في كننته الخلف انتهى كذلك وقد احترز
سننه اوصاف فعلا مضاعفا مكسور العين مبنيا للفاعل ساكن الاخر
ماضيا قوله وقرن في اقررن ان قيل في علته يقرن في يقررن
فالجواب ان الامر والمضارع سوا فاستقر ذلك فحكمها واحد قوله
وقرن نقلا قال ابن هشام الظاهر انه خاص به وفي المحكم قوله تعالى
وقرن وقرن هو كقوله ظلن وظلن تقرت على اقررن كظلن على اظللن

الادغام

الادغام

اي اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين قوله [illegible] بهلان الاول ان كان
ساكنا فالادغام واجب في كلمة و في كلمتين نحو اضرب بكرا وان كان الثاني
ساكنا واريد التخفيف حذف الاول نحو علما رس ذلك ظلت واحست
وكذا اذا سكن ما قبل الاول وصح لم يقبل التحريك نحو اسطاعوا فانك
تحذف التا تقول اسطاعوا لان هذه السين لم تتحرك في دنت وقالوا ايم
بلعنبر وبعضهم قال استاع فهذا اما حذف الطا او ابدالها تا بعد حذف
التا لتوافق السين في الهمس كما ابدلت الدال من التا في ازدان لتوافق ما قبلها
في الجهر وهذا واضح واما الحذف فيكون الحاذف قد حذف الحرف الاصلي للتخفيف
واعلم ان لوجوب الادغام شروطا احد عشر اشار الناظم منها الى عشرة
واسقط واحدا وهو ان لا يتصدر المثلان قال ابن غازي وكان يمكنه ادراجه
في الشطر الرابع فيقال وددن وجسس واخصص له والكلام عليها
مستوفى في الشروح لكن ذكر ابن هشام رحمه الله في الحواشي لها ضابطا
حسنا فقال منها المدغم ثلاثة عدم التصدر فنحو ددن لا يدغم وانما
تكلم في باب الجايز وعدم وجوب تحركه فنحو جسس لا يدغم وعدم
سكون ما قبله فنحو اقتتل واستترا انما يدغم جوازا ومنها المدغم فيه ثلاثة
التحرك فنحو اشدد ولم يشدد من باب الجايز وعلى الممتنع واللزوم فخرج
نحو حيي وعيي وعدم عروض الحركة احترازا من اخصصه ولهما ان
يكونا مثلين وفي كلمة وللكلمة ان لا تكون ذات الحاق ولا ذات وزن من
اوزان ثلاثة ولا اسما على افعل قوله في كلمة فان كانا في كلمتين
كان الادغام جايزا لا واجبا بشرطين ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابنه
وان لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا
الادغام لا يجوز عند جمهور البصريين كما في التسهيل قال ابن الحاجب
في شرح المفصل وهذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين
مطبقون على انه لا يصح الادغام والقراء على انه يصح فيعسر الفرق
بينهما قال وقد جمع الشاطبي بان القراء ارادوا الاخفا وسموه ادغاما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)